الدور الأمريكي في تشكيل التوازنات الإقليمية في شرق آسيا

American role in shaping regional balances on East Asia

بن اسماعيل زكريا [1]،

[1] جامعة الجزائر3 (الجزائر)، z.bensmail@lagh-univ.dz

تاريخ الإرسال: 2019/07/09 تاريخ القبول:2021/04/15 تاريخ النشر: جوان/2021

الملخص:

يلخص المقال فكرة مفادها أن التوازنات الإقليمية في شرق آسيا تم "حياكتها" من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لتحافظ على مصالحها البراغماتية، بداية بخلق تعاون مشترك مع حلفائها الاستراتيجيين (اليابان، وكوريا الجنوبية بشكل خاص)، يضاف لها الشركاء الإقليميون الذين تحاول الولايات المتحدة الأمريكية إبقاءهم ضمن خطتها الاستراتيجية في إطار مجالها الجغرافي الذي تطلق عليه "آسيا–الباسيفيك".

تكشف الهيمنة الأمريكية على العالم وجهات نظر إقليمية تختلف عن الرغبات الأمريكية، التي لم تتغير رغم تعاقب الإدارات الأمريكية، حيث ترى الدول الكبرى في المنطقة أن مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية بناء على القوة الصلبة سيجعل شرق آسيا ساحة حرب كبيرة ستؤثر على مستقبلها، وعليه فإنها تعمل على تفضيلات التوازنات الإقليمية من أجل تحييد الولايات المتحدة الأمريكية، وزيادة فرص التعاون فيما بينها ضمن خطة استراتيجية للعبة غير صفرية بين دول شرق آسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

الكلمات المفتاحية: التوازنات الإقليمية، شرق آسيا، التعاون متعدد الأطراف، الهيمنة الأمريكية، الإطار التعاوني.

Abstract:

This study examines the roles that the United States plays in East Asia, by looking for the motives of the United States that are driving its policy, by extent of the US influence in the region.

In addition, the study deals with the balances formed by the United States since the Cold War, and the balances that formed in reaction to US policy, which affected by American interests and its various policies through which the greatest interests of East Asia.

in this study, we tried to describe the phenomenon of balances based on approaches that explain it in order to understand regional balances in East Asia more deeply.

Key words: East Asia, American hegemony, regional balances, multilateralism.

المؤلف المرسل: بن اسماعيل زكريا ،الايميل المهني : z.bensmail@lagh-univ.dz

مقدمة:

أرست الولايات المتحدة الأمريكية نظام هيمنتها على منطق القوة، من خلال التنوع على دعم قيم الحرية والديمقراطية، مما يسمح لها إرساء قواعد نظام قائم على الأحادية، غير أن هذه السياسة سرعان ما فقدت فاعليتها نتيجة تأثير أطراف دخلت بقوة البيئة الدولية، والقوى التي حضرت لهذا الأمر بتهيئة الأرضية الملائمة لاحتلال مكانة مؤثرة من خلال نسب النمو العالية.

ألزمت السياسة الأمريكية القوى الأساسية في شرق آسيا (خاصة الصين، روسيا والهند) على العمل لأجل تعزيز التقارب بينها، وخلق توازنات تهدف للحد من النفوذ الأمريكي، خاصة في القضايا الأمنية، التي تحاول دول المنطقة حلّها بعيداً عن الولايات المتحدة الأمريكية، مما يعطيها طابعا أكثر سلمية لسياساتها ومساعيها، وتعطيها دفعاً في منطقة تسودها الفوضى، وتغيب عنها سلطة فوق قومية حسب تفسيرات الواقعيين.

المنطق الذي ساد طيلة الحرب الباردة؛ قائم –أمنياً– على مواجهة التهديدات الصلبة، في ظل مسلمة علاقات الدول المبنية على القوة والهيمنة، دأبت على هذا المنوال الولايات المتحدة الأمريكية ومن تبعها من حلفاء، سعياً لتحقيق مصالحها في ظل البيئة الدولية التي تتسم بالفوضى، فضلا عن محاولتها إرساء نموذج الأمن الجماعي، الذي أنتجته في أوروبا، في منطقة شرق آسيا بما يكفل لها مراقبة المنطقة وتحقيق مصالحها، من خلال أنموذج التحالفات باعتباره أكثر سياسة تكفل استمراريتها، ما يدفعنا لطرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في تشكيل التوازنات الإقليمية في شرق آسيا؟

تحت هذه الإشكالية تندرج جملة من الأسئلة الفرعية:

1– فيم تتمثل المقاربات التي يمكن من خلالها فهم التوازنات الإقليمية في شرق آسيا؟

2– كيف تبني الولايات المتحدة الأمريكية سياساتها تجاه شرق آسيا؟

3– ما هي الأدوار التي تلعبها الدول الأساسية في المنطقة لمواجهة السياسة الأمريكية؟

فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة مبدئيا عن هذه التساؤلات يمكننا عرض الافتراضات التالية:

- اعتماد سياسات الولايات المتحدة الخارجية الأمريكية على فرض نموذج الهيمنة في العالم يساهم في تشكيل توازنات إقليمية في شرق آسيا.
- التباين في منظومة التوازنات الإقليمية يستند إلى اختلاف توجهات دول المنطقة بالنسبة للسياسة الأمريكية.

الإطار المنهجي:

اعتمدنا في تحليلنا لواقع التوازنات الإقليمية في شرق آسيا وتأثير الولايات المتحدة الأمريكية عليها على تكامل منهجي يجمع **المنهج التاريخي، والمنهج المقارن،** يساهم المنهج التاريخي في عرض الأحداث التاريخية من أجل ربطها مع واقع التوازنات الإقليمية في شرق آسيا، وكيف ساهمت الولايات

المتحدة في تشكيل التوازنات الإقليمية، أما المنهج المقارن فيمكن الاستعانة به لتحليل تأثير السلوك الخارجي الأمريكي في تشكيل التوازنات الإقليمية، ومساهمتها في خلق وجهة نظر إقليمية تتمثل في الهياكل متعددة الأطراف للتعاون.

انطلاقا مما سبق يمكن معالجة الموضوع وفق المحاور التالية:

- مدخل تحليل التوازنات الإقليمية.
- السياسات الأمريكية ودورها في خلق التوازنات في شرق آسيا.
- أشكال التوازنات الإقليمية في شرق آسيا ومستقبل الدور الأمريكي.

1- مدخل تحليل التوازنات الإقليمية

يشير مصطلح التوازن إلى وجود حالة من "البقاء" في العلاقات التي تجمع طرفين أو أكثر على أسس المصلحة المشتركة، لكنّها لا ترقى إلى شكل من التعاون الجماعي، إنما تحاول أخذ موقف تشترك فيه هذه الأطراف بغية مواجهة تهديد محتمل أو رد فعل لمجموعة سياسات خلفت نوعاً من الاضطراب، ومنذ مرحلة الحرب الباردة كانت لا تزال هذه التوازنات هي صمام الأمان للمناطق الّتي لم تتوصل فيها الدول إلى شكل حديث من التعاون الإقليمي وصولا إلى منظومة للقيم في المنطقة.

تشير سياسات التوازن إلى إقامة هدف ثابت، يعد جوهر هذا التوازن إيجاد مصالح مشتركة بين أطرافه، كما أن التعاون يكون نسبياً ويستهدف الاستقرار.

1.1- مفهوم ومميزات التوازن

غالبا ما يرتبط التوازن بضمان حالة ما، حيث أنّه مهم لاستمرار الكون، وفي الدراسات الاجتماعية يعد التـوازن حلقة مركزية للتنظيم في العلاقـات الدولية، حيث تقوم العلاقة بهذا المعنى بحثـا عن الأمن والاستقرار[1].

توازن القوى هو أن تسعى دولة أو تحالف إلى تكوين القوة بشكل يوازي قوة الخصم[2]، في حين تعرف الموسوعة البريطانية توازن القوى بأنّه مجموعة سياسات لوحدة سياسية أو مجموعة من الوحدات، لحماية نفسها من مجموعة من الوحدات السياسية، وذلك باكتسابها قدراً من القوة تضاهي قوة الطرف الآخر[3].

هناك بعدان لسياسات التوازن الّتي تعتمدها الدول:

- عند زيادة قوتها كالدخول في سباق للتسلح أو تسابق على المناطق الّتي تسعى للهيمنة عليها.
- زيادة قوتها باللجوء إلى نظام التحالفات عن طريق إضافة قيمة قوة طرف ما إلى قوتها[4].

كما يعني التوازن اعتماد إطارٍ منظّمٍ للعلاقات بين مجموعة من الأطراف تستهدف الاستقرار، ضمن هذا الغرض فإنّ التكافؤ في حال الاضطراب نتيجة وجود تهديد خارجي من طرف معين أو وجود تهديد قار، إما لتبدل وضع القوة لدى أحد الأطراف المشكلة لهذا النظام؛ سواء من حيث القيمة الّتي تمثلها، أو من حيث مستوى الوزن بالنسبة للهيكل، مما يؤدي لإقامة هيكل تعاوني جديد أو إعادة تعزيز هذا الهيكل، حيث يرى هانس مورغانثو (H.Morganthaw) أن توازن القوى لا يعد قضية خاضعة

لمبدأ الأخبار، إنما تدفع إليه الدول نتيجة مصالحها الذي تدفعها إليه قوة متحكمة تهدف للهيمنة الداخلية وهي بمثابة "توازن السعر في السوق"، وتوازن القوى هو النمو الطبيعي للصراع على القوة هدفه هو الاستقرار والمحافظة على جميع عناصر النظام[5].

يعني التوازن "وضعا ترتيبيا" تكون فيه عملية توزيع القوة مقبولة إلى حد ما، أما توازن القوى كقانون عام؛ فإنّه يصف احتمالا ويساعد على التنبؤ بأنّ أعضاء، أو أطراف النظام مهددون بظهور عنصر مخل للتوازن، فمثلاً بروز دولة تسعى للهيمنة الدولية يؤدي إلى تحالف لمواجهة ذلك وهو أمر قريب في معناه من توازن القوى، أما مفهوم توازن القوى كنظام فهو يشمل مجتمعاً متعدد الاتجاهات يحتفظ فيه الجميع بهويته واستقلاله من خلال عملية التوازن[6].

التوازن كحالة عبارة عن وضع من الاتزان الساكن أو المتحرك بين قوى متعارضة، والتوازن في النظام الدولي، سواء الإقليمي، أو الفرعي، قائم على وجود نزاع سلمي لا يصل إلى الصدام، كما أنّه يعني وجود جهود للحفاظ على التوازن والمنافسة، وهو كفيل بمنع هيمنة دولة من خارج النظام على المنطقة، ولا يمكن أن يصل إلى درجة الكمال، لكنّه كفيل بالاستمرار والاستقرار والحفاظ على الأمن[7].

على هذا النحو؛ فإنّ قضية التوازن قائمة على وجود حالة من التنافس أو الصراع السلمي الذي يؤدي إلى استمرار الوضع القائم في ظل وجود أحد أعضاء الهيكل، أو كلهم مهددين بظهور عنصر مخلٍ بالتوازن، خاصة ظهور طرفٍ يسعى للهيمنة ويؤدي إلى خلق توازن إقليمي[8].

مميزات التوازن:

تخلق حالة الفوضى تنافساً بين الأطراف الإقليمية أو الدولية قد يحيل أحدها إلى الصراع، ويكون ناتجاً عن تكافؤ القوى بين طرفي النزاع، يستنتج ذلك من خصائص التوازنات القائمة على:

- وجود وحدات سياسية عديدة ذات سيادة.
- غياب سلطة مركزية شرعية فوق هذه الوحدات.
- المنافسة المستمرة بين الوحدات داخل النظام.[9]

بالتالي، تصبح الحرب حالة لعدم التوازن، وعليه يصبح الأخير نظاما يحافظ على السلام والاستقرار، الّذي ينم عن وجود تعادل في القوة، بحيث تكون المصلحة أهم ما يجمع الأطراف، وتحاول ضمان الاستقرار، ويفسر ذلك مورغانثو بأنّ الحرب تقوم بفعل اختلال التوازن في قيمة أحد الأطراف، والشرط المسبق لضمان الأمن يعتمد على بقاء الاتزان الإقليمي[10].

من حيث الوزن الاستراتيجي، يكون التوازن أكثر مدلولا في المستوى الإقليمي للتحليل انطلاقا من تفسير الصيغة التي عرفها نظام التوازن في أوروبا أواخر القرن الثامن عشر، والواقع الدولي اليوم أكثر اتجاها لتشكيل التوازنات الإقليمية، ومن الناحية الموضوعية، لا توجد قيم محددة لتحديد قدرات الدول أو امتلاكها لمصادر القوة، أي أنها موزعة بينها ولا يشترط أن تكون كلها بيد طرف واحد[11].

2.1- مقاربات تفسير التوازنات الإقليمية

ثمة عدة تفسيرات لعلاقات الدول القائمة على أساس التوازنات، ويمكن حصر ثلاثة نماذج أساسية لتحليل التوازنات الإقليمية، التحليل الواقعي، من منطلق تحقيق المكاسب، التوجه الليبرالي الذي يسعى لدراسة الواقع الدولي من وجود مؤثرين غير دولاتيين يهدد ثقل الدولة واستثمارها لموازين القوة والهيمنة في العالم، إضافة إلى الرؤية البنائية التي تعمل على تقديم تفسيرات غير تقليدية لفهم التوازنات الإقليمية.

- **الواقعية وتوازن القوى**

تعتبر قضية السلام مسألة ثابتة في الدراسات الدولية، حيث تحاول كافة النظريات تفسيرها انطلاقا من دراسة الحالات الّتي تحول دون تحقيقها، والمدرسة الواقعية تبحث في التفاعلات الدولية باعتبار أنّ الدولة متحكمة في بنية هذه العلاقات، وهي مصدر الصراعات كونها تعمل على تحقيق مصالحها النسبية، ما ينعكس على البيئة الدولية التي تمتاز بالفوضى نتيجة غياب سلطة فوق قومية تتولى فرض السلام والاستقرار.

القضية التي يثيرها الواقعيون بخصوص مسألة التوازنات هي معضلة الأمن، حيث تنشأ بفعل الصراع والتنافس وتؤدي إلى عدم الفهم لسلوك الأطراف الأخرى، فطابع الفوضى الذي يسود البيئة الدولية، يقود دافع البقاء لتحقيق الأمن من خلال ضمان التوازن ضد قوة متفوقة، وهو ما ذهب إليه والتز (Waltz) عندما رأى أنّ الواقع الدولي –الّذي يتسم بالفوضى– يسهل عملية الدخول في توازنات للقوة[12].

بالتالي، يعتبر الواقعيون أن ميزان القوى الوسيلة الأكثر عملية لإقامة السلام والاستقرار[13]، بذلك يرسمون خريطة التفاعلات داخل التوازن من أجل الحفاظ على الوضع القائم وحل معضلة الأمن، فالتوازن يمكن أن يكون في بعده الداخلي عبر جهود تكديس الأسلحة، وخلق هيكل للتعاون أقرب إلى التحالف بهدف مواجهة خطر العدو الخارجي، الذي يؤدي لحالة من الوعي الداخلي لتقليل حوافز الانخراط في سباق تسلح، وبناء تحالفات عسكرية ضيقة بين القوى الكبرى، عكس الليبراليين؛ يحاجج الواقعيون الهجوميون بأنّ تحقيق الأمن لا يمكن أن يمر إلا عبر سياسات الهيمنة، والتقدم بخطوات قصد عدم إتاحة الفرصة أمام قوى كبرى أخرى قد تشكل تهديداً محتملاً عليها، وبناء على ذلك تعمل الدول داخل الإقليم على زيادة وإقامة الفرصة أمام التوازنات حتى لا تقع في محور الهيمنة من طرف خارجي[14].

باعتبار الدول هي الفاعل الأساسي فإنّها تسيطر على المؤسسات الإقليمية وتسعى للحفاظ على التوازنات في ظلها، حيث أنّ التوازن القائم على منطق القوة يمكن أن يؤدي للتعاون بهدف مواجهة هيمنة طرف ما في البناء الإقليمي، وتكثر الشبهات من وجود غش في نيات الأطراف المشكلة للتوازن مبنية على المكاسب النسبية وكيفية تحقيقها[15]، بناء على هذا النمط؛ فإنّ السياسات التعاونية التي تقيم هياكل توازنات أكثر احتمالا لتحقيق أهداف الدول بشكل مواتٍ لمصالحها الوطنية، يتيح بدائل للحرب ولا يمكن التخلي عن مواصلة تحقيق المصالح، وعليه فإنّ أشكال التوازنات متعددة الأطراف يشترط أن تستخدم لتحقيق هذه المصالح.

- **الليبرالية ومنطق التوازنات:**

يتفق الليبراليون أن الفواعل في البيئة الدولية تمتاز بالعقلانية، وعليه فإنها ترغب في التعاون أكثر من غيرها، بناء على تحسين بيئتها الأمنية وتحقيق السلام الذي يعد هدفاً أساسيا لكل طرف في البيئة الدولية، حيث أنّ السلوك العقلاني يؤدي إلى إيجاد حلول سلمية لنزاعات الدول، وأساس ذلك هو الذي يجعل من الارتباط المصلحي بين الدول في العلاقة بين التكاليف المترتبة والفوائد المحققة، هذه الفوائد تدفع الدول للتعاون أكثر من التعامل مع القضايا الدولية بشكل فردي[16].

حسب وجهة نظر الليبراليين؛ عادة ما تختار الدول التعاون في البناء الإقليمي، الّذي يعمل بشكل سلسٍ وأنشأته الدول طواعية لأجل تسهيل عملية بناء السلام الإقليمي، حيث أنّ الشعور بالأمان يبنى على تفاصيل أطر التعاون التي تساهم في تعميق الروابط التي تجمع الدول[17].

يحاجج الليبراليون بأنّ الحرب قضية حساسة بالنسبة للمدافعين عن التعاون، حيث أنّ الدول الديمقراطية تنزع أكثر للسلام من غيرها واستنادا لتكاليف الحرب تختار هذه الأخيرة السلم، الأمر نفسه بالنسبة لشرق آسيا؛ فإنها عرفت نمواً فعلياً للديمقراطية وعليه تقلصت احتمالات الدخول في حرب شاملة، كما يشير الليبراليون إلى أن التوازن مبني على وجود اعتماد متبادل يقلص من خيارات الحرب وعليه يكون الهدف منه هو الاستمرار في السلام، كما أنّ التوازن يهدف للحفاظ على نظام سلمي أساسه خلق التزامات بين الدول الأعضاء، سواء بالدفاع أو المساهمة فعلياً في منع قيام الحرب، وعليه وجود أطراف أجنبية تساهم في الهيمنة على هذه التوازنات لا ترتبط بأهداف امبريالية في الأصل، ولا تفضي لإقامة تجمع أمني في آسيا إلا أنها تساهم في إنشاء هياكل للتعاون متعدد الأطراف على شكل توازنات إقليمية[18].

يؤشر الليبراليون على وجود ديناميكيات هي أساس خلق شبكات التعاون متعدد الأطراف؛ فمجالات الاهتمام –بناء على هذا الطرح– لا يجدر أن تكون موائمة لغيرها من الهياكل، لكن لكل طرف مصالح تجتمع وتتقاطع مع غيرها، وبالنسبة لشرق آسيا؛ فإنّ الأطراف الفاعلة تعمل على نطاق واسع بهدف توسيع دائرة هياكل التعاون بغض النظر عن القضايا العالقة في المنطقة، إلا أنّ احتمال وجود حرب في شرق آسيا ضئيل جداً رغم الاختلافات القائمة والتنوع المجتمعي الكبير في المنطقة[19].

نظرية السلام الديمقراطي كأحد الأطروحات الليبرالية، ترى –أيضاً– أنّ التعاون والسلام يكون من أكثر الاحتمالات تجسيداً، حيث أن الديمقراطيات تكون أكثر ميلا للدخول في عمليات السلام، فمن المستبعد أن تهاجم بعضها البعض، كما أن نظرية السلام الأوتوقراطي تفيد بأن عمليات الدخول في نظام اقتصادي ليبرالي –على الأقل– في المستوى الإقليمي تدعمه الدول الّتي ترغب في زيادة مصالحها[20].

- **البنائية**

يعتبر البنائيون تشكيل النظام الدولي مرتبطا بالفعل الإنساني، انطلاقا من الخطاب الاجتماعي، حيث أنّ التواصل واللغة لا يمكن فهمها إلا ضمن سياق الخطاب الاجتماعي، ويولي البنائيون دورا مهما للأفكار في صياغة الخطاب الاجتماعي، كون البنى الاجتماعية والهويات المختلفة للدول تتجاوب فيما

بينها انطلاقا من أطر التفاهم المشتركة، على اعتبار أن سلوكيات الدول لا يمكن فصلها عن السلوك الإنساني، ومن جهة ثانية لا يمكن بأي حال من الأحوال دراسة السلوك الدولي بعيدا عن دور الفرد في هذا المجال، ويقدم البنائيون حجتهم في ذلك بالحرب الباردة التي انتهت نهاية غير متوقعة (مثلما توقع حدوثه الواقعيون)، نتيجة خطاب ميخائييل غورباتشوف (Mikhail Gurbachev)، الذي ساهم في تحويل انعدام الأمن والثقة بين الجانبين السوفييتي والأمريكي، إلى جوٍ أكثر سلمية، بالمقابل، يعبر بنائيون آخرون أن نهاية الحرب الباردة ارتبطت بالنفور الدولي من العنف.[21]

وبالنسبة للعلاقات الإقليمية المبنية بين أطراف تحولت من التنافس إلى التحالف والشراكة، يشير البنائيون إلى أنّ ذلك مرتبط بمدى الفهم للهويات والمفاهيم المرتبطة عن فهم الذات والآخر، حيث يستند توماس ريس (Thomas Risse) إلى مفاهيم الهوية المشتركة والشبكة الكثيفة من الأطر متعددة الأطراف القائمة على التشاور المتبادل وتنسيق السياسات، وبالتالي تمثل مسألة التشارك تلك بالنسبة للبنائيين علاقات أعمق من علاقات القوة (مثلما يستند إليه الواقعيون)، حيث يرجع مستوى التنسيق في السياسات إلى مدى التفاهمات في السياقات الاجتماعية، التي تربط الدول الأطراف في معادلات التوازنات الإقليمية، وعليه فإن التفاهمات التي تحصل بين الدول حول مسألة أمنية إقليمية تدفعها للدخول في أشكال التوازنات الإقليمية متعددة الأطراف تعتمد على مدى الفهم الواضح والقراءة المسبقة لاحتمالات التراجع في العلاقات أو انسدادها، أو حتى التهديد بقطعها، بالتالي؛ يعد كل هذا السياق المختلف من التوازنات متعددة الأطراف مرتبطا بمدى التواصل في الأفكار والهويات الاجتماعية كفيلة لزيادة الاهتمام المشترك وتحويل الخصوم إلى شركاء، وكل ذلك يقف على مقدار أهمية القوة الناعمة للدول الأطراف وقدرتها على التكيف مع المتطلبات الإقليمية التي لا يمكن تجاهل آثارها المباشرة في هذه البناءات.[22]

تأسيسا على ما سبق؛ فإنّ كل هذه النظريات تعبر عن وجهات نظر مختلفة حول مسألة التوازنات الإقليمية بناء على الاختلاف في منطلقات كل اتجاه في تفسيرها لمنظومة التوازنات الإقليمية، فالواقعية تبني تصورها على نظرية تشاؤمية للأوضاع الدولية، وسعي الدول الكبرى لبسط هيمنتها على الأنظمة الإقليمية، ومنه فالولايات المتحدة الأمريكية كأحد القوى الكبرى التي تخترق منطقة شرق آسيا بتنفيذ سياسات تضمن تحقيق هامش ربح لها، ما انعكس بصورة معينة على المواقف الإقليمية في شكل توازنات إقليمية كرد فعل لسلوك الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإن النظرية الليبرالية تساهم في قراءة الوضع الذي خلفته السياسة الأمريكية بناء على رغبة الدول في شرق آسيا في تشكيل توازنات إقليمية، كما أن البنائية تعمل على توضيح الرؤية الإقليمية لهذه الدول.

2- السياسات الأمريكية في شرق آسيا ودورها في خلق التوازنات

تنحصر السياسات الأمريكية في شرق آسيا في اتجاهين أساسيين:

1.2- الهيمنة الأمريكية على شرق آسيا

عقب نهاية الحرب الباردة تمت الإشارة للتواجد العسكري الأمريكي في شرق آسيا والعالم على أنه يعمل على تثبيت مصالحها وبقائها في المنطقة، بغض النظر عن زوال الدوافع التي أدت إلى هذا

التواجد، تكرس الولايات المتحدة الأمريكية سياسات التأثير على دول حليفة لها، بهدف زيادة القوة، ومع حساب تكلفة التحالفات، فإنّ مصالح أكبر قيد التحقيق، وينظر الأطراف الفاعلون في المنطقة إلى التمركز الأمريكي في شرق آسيا على أنه يهدف لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية وهيمنتها على مراكز القرار، مما يدفع الدول التي تحاجج بذلك إلى اتخاذ تدابير تمنع انجرافها لتبعية أنظمتها، خاصة تلك التي تحيط بالمداخل الأساسية لشرق آسيا، ما يمثل حاجتها للانخراط في توازنات لمواجهة هذه الهيمنة.

عززت الولايات المتحدة الأمريكية علاقتها بشرق آسيا، استنادا لعلاقات أمنية ثنائية قوية وعلاقات اقتصادية متعددة الأطراف، حيث رسمت هيمنتها على المنطقة بخلق روابط من الصفقات السياسية مثل منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC)، حيث تمثل الروابط الاقتصادية الجانب المهم بربط شرق آسيا عبر نظام التجارة والاستثمار في المحيط الهادئ، الذي يعد "حجر الزاوية" للنظام الاقتصادي الذي أعدته الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة على شرق آسيا، في حال فشل الترتيبات الأمنية متعددة الأطراف التي كرستها، التي كانت تمثل –خلال الحرب الباردة– ميثاقا للأمن في آسيا المحيط الهادئ لمواجهة الاتحاد السوفييتي ومنع انتشار الشيوعية في منطقة حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، باستخدام تحالفها مع اليابان الذي وفر لها نجاح خطتها الاستراتيجية بالبقاء في شمال شرق آسيا مقارنة بجنوب شرق آسيا، حيث عرضت عليها صفقة الحماية الأمنية وإمكانية الوصول إلى الأسواق الأمريكية والتكنولوجيا، إضافة إلى إمدادات الطاقة في ظل اقتصاد عالمي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة عليه بدعم دول شرق آسيا، بالمقابل تصبح هذه الأخيرة دولا شريكة ومستقرة توفر جوا دبلوماسيا واقتصاديا إقليميا للولايات المتحدة على حساب الدول ذات التوجهات الشيوعية (مثل الصين).[23]

2.2– الدور الأمريكي مصدر للاستقرار في شرق آسيا

تنادي الدول التي دخلت في تحالفات مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بأهمية تواجدها في المنطقة، من منطلق أنها تدعم الديمقراطية، وخاضت حروبا بالوكالة في المنطقة، وواجهت الشيوعية، ودعمت الانقلابات ضد الأنظمة الشمولية والشيوعية، وكذا مواجهة التهديدات التي تبعت انهيار المعسكر الشرقي، إضافة لوجود عقبات كبيرة أهمها الملف النووي لكوريا الشمالية، واستمرار هذه الأخيرة في تطوير أسلحة الدمار الشامل، ما يساهم في خلق ديناميكيات أمنية في المنطقة.

ميزت هذه الاتجاهات العامة السياسة الأمريكية في شرق آسيا، ولم تغفل إقامة علاقات ثنائية واسعة مع دول المنطقة، فضلاً عن دخولها في تحالفات مع دول أخرى في المنطقة، بالتالي؛ يعتمد المدرك الأمني لشرق آسيا على وجود الولايات المتحدة الأمريكية كمساهم في بناء الأمن، وفرض الاستقرار الإقليمي عبر شبكة علاقاتها الأمنية وآليات التعاون الأمني متعدد الأطراف.

الإطار الأمني الأكثر وضوحا للولايات المتحدة الأمريكية وشرق آسيا قائم على الاعتماد الأمني المتبادل يعكس هيمنتها على قطاع الأمن مقابل دعم دول المنطقة لها على الساحة العالمية، وعليه تؤسس الولايات المتحدة الأمريكية دورها في المنطقة بناء على:

- التحالفات التقليدية: عملت الإدارة الأمريكية على إعادة ترتيب قواتها في شرق آسيا، وأعادت نشر الفيلق السابع، وأعادت صياغة تحالفاتها بتبني مبادئ توجيهية للاتفاقيات مع اليابان (الشراكة الأمنية الجديدة 1996)[24]، وكوريا الجنوبية (المبادئ التوجيهية للتعاون الدفاعي بين الولايات المتحدة الأمريكية، وكوريا الجنوبية 2010)[25]، فضلا عن الاتفاق مع أستراليا على وضع خطة لتناوب قوات أمريكية في داروين.[26]
- تعزيز العلاقات مع دول جنوب شرق آسيا: عبر المشاركة في رابطة جنوب شرق آسيا ASEAN، بحضور اجتماع وزراء الدفاع آسيان سنة 2010، أيضا تفعيل دول المنطقة في حوار ضمن إطار منظمة التعاون الاقتصادي آسيا–الباسيفيك.[27]

عززت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الخيارات الإقليمية في شرق آسيا داعمة إياها بمساهمتها في حل المشاكل الأمنية اليابانية على وجه خاص، الأمر الذي ساهم في تخلي هذه الأخيرة عن بناء قدراتها العسكرية، يجعلها ذلك أقل تهديدا لجوارها الإقليمي، كما ساهم الدور الأمريكي في تقليل المعضلات الأمنية المترتبة عن احتمالية إعادة تسليح اليابان واستقلاليتها الأمنية وتبعات ذلك على المنطقة، باعتبار أن التنبؤ بمستقبل العلاقة الأمريكية اليابانية مقيد بمدى استمرارية الولايات المتحدة الأمريكية في الدفاع عنها، بالمقابل، يمثل ذلك (ولو بشكل نسبي) بالنسبة للصين، التي استفادت من هذا التحالف، دافعا لزيادة قوتها والسيطرة على مداخل المنطقة الاستراتيجية، وهي لا تمانع ذلك شريطة ألا يمس ذلك بأهدافها الإقليمية وأهمها قضية تايوان.[28]

يرتبط الدور الأمريكي على هذا النحو بالتخوفات الكبيرة لدى دول المنطقة من الأدوار المحتملة لكوريا الشمالية والصين في المنطقة، فالأولى تخوض سباقا لأجل تطوير أسلحة الدمار الشامل، ومنذ عقد من الزمن قامت كوريا الشمالية بإجراء أربعة تجارب نووية (2006، 2009، 2013، 2016)، يؤكد ضرورة استمرار الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة التهديد الناشئ في شبه الجزيرة الكورية وتأكيد التزامها بتحالفاتها الدفاعية،[29] في حين تظل المواقف الصينية ومبادراتها في شرق آسيا تخلق بعض المخاوف في مدركات الدول المحيطة ببحر الصين الجنوبي نتيجة استمرار الصين في مواقفها بخصوص جزر سبراتلي وباراسيل، إضافة لسعيها لأن تصبح الدولة الأقوى إقليميا، ما يعد دافعا لاستمرار الولايات المتحدة الأمريكية في المساهمة في أمن منطقة شرق آسيا، وعليه تساهم هذه الديناميكيات في خلق توازنات بين الدول التي تعتبر الوجود الأمريكي في المنطقة مناهضا لمصالحها.

منه نخلص إلى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تشير إلى الزخم الكبير الذي تمثله في الصورة الأمنية لشرق آسيا، يتجسد ذلك بكونها على رأس النظام الدولي الأحادي الذي حاولت تحديد معالمه منذ نهاية الحرب الباردة والذي تآكل بفعل ظهور منافسين جديين لها، وبغض النظر عن شكل هذا النظام والمساهمين فيه، إلا أنّ الإدارة الأمريكية تحاول البقاء في تنافس مطلق مع القوى التي أصبحت طرفا فاعلاً فيه، خاصة الصين التي تحاول البحث عن شركاء لها في شرق آسيا، وبالأخص جنوب شرق آسيا، كما لا يقل اهتمامها بدول شمال شرق آسيا، من جهة أخرى، انتقلت الولايات المتحدة الأمريكية مع

مطلع القرن الواحد والعشرين من اعتمادها على سياسة الهيمنة في شرق آسيا إلى توزيع سياستها عبر دعم الترتيبات الأمنية متعددة الأطراف في المنطقة، بناء على حسابات الربح والخسارة التي حددتها مسبقاً، مما يساهم في خلق رد فعل كبير تكوّن في شكل هياكل متعددة الأطراف للتعاون.

3- أشكال التوازنات الإقليمية في شرق آسيا ومستقبل الدور الأمريكي

تسعى دول شرق آسيا الفاعلة للحفاظ على نمط من التوازنات في إطار سلام حذر تلتزم فيه بعدم الدخول في حرب والإبقاء على حالة الاستقرار الحالية، مدفوعة في ذلك بالسياسات التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية بشأن المنطقة، وباعتبارها طرفا شريكا في صياغة الأمن فيها بحكم العلاقات الّتي نسجتها مع اليابان وكوريا الجنوبية، وعدد من دول جنوب شرق آسيا في إطار شراكات استراتيجية للقرن الجديد، بالمقابل؛ تلتزم الدول في إطار هذه التوازنات بالاتصال المباشر والسعي لحل المشاكل والقضايا الإقليمية بصيغة سلمية لا تمس سيادة أي منها.

الحديث عن توازنات القوى في شرق آسيا يتصل بالدول الفاعلة في المنطقة أساسا والدول التي تخترقها (روسيا والولايات المتحدة)، وتنخرط هذه الدول في شراكات وتوازنات تطغى عليها الصفة الثنائية أو متعددة الأطراف، كشكلين مركبين للتفاعلات بين دول المنطقة، وهي تنقسم على النحو التالي:

1.3- التوازنات متعددة الأطراف

اعتبرت نهاية الحرب الباردة نقطة فاصلة عجلت بوضع التحالفات التي كانت سائدة في شرق آسيا على المحك، والاعتبارات التي أصبحت تحتكم لها المنطقة من صعودٍ لقوى جديدة على الساحة الإقليمية والعالمية، كان لزاماً على الفواعل في المنطقة أن تركز علاقاتها في ظل الوضع القائم، مع استمرار الدور الأمريكي في خلق الديناميكيات الأمنية، وبالتالي تشكل عدد من التوازنات نتاجا لذلك.

- **توازن الياباني-الأمريكي-الصيني:**

تدعم الولايات المتحدة الأمريكية هيكل التعاون بين الصين واليابان، بحثا عن أسباب واضحة تتلاءم مع الوضع الإقليمي الجديد، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والتفتح الذي يحكم العلاقات بين اليابان والصين القائم على الحذر من تصرفات هذه الأخيرة، رغم ذلك يبقى الخيار الأفضل عن جعلها عدواً في المنطقة، خاصة وأن الصين مهمة جداً في الأجندة الأمريكية باعتبارها ثاني أكبر مسيطر على الاقتصاد العالمي، ولا ترغب الإدارة الأمريكية في السماح لها أن تكون حرة، بالمقابل؛ ترى الصين أن هذا التوازن قيد مباشر على اليابان يمنعها من إعادة بناء قوتها العسكرية، وترغب اليابان في خلق هذا النمط من الهيكل التعاوني في الحفاظ على السلام الإقليمي، يسمح هذا التوازن للولايات المتحدة الأمريكية من مراقبة المنطقة والبقاء على مقربة من الصين، لكن يمكن أن يتأثر ذلك بفعل السياسات الأمريكية وتزايد مصالحها، وتعاقب الإدارات الأمريكية يمكن أن يساهم في اختلال هذا التوازن كون أقصى غاية تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيقه من خلالها هو إبقاء نظرها على الصين، بالتالي، يمكن أن يعكس ذلك سلوك الصين الخارجي، خاصة في جنوب شرق آسيا بصفة خاصة والعالم بشكل عام.[30]

- **توازن الصين–روسيا–اليابان:**

تنخرط الصين، اليابان وروسيا في الهيكل التعاوني بناء على شروط أكثر تواؤماً، في بيئة إقليمية تؤثر فيها الولايات المتحدة الأمريكية بشتى الوسائل، حيث أنّ التعاون بين الأطراف الثلاث يمكن أن يكون فعالاً انطلاقا من حيز المصلحة الذي يكفي لضبط العلاقة بينها، فاليابان تدرك أن أي دور يمكن أن تلعبه في السياسة الآسيوية مستقبلاً يمر عبر بناء علاقات قوية مع الصين، التي تعد المنافس الأقوى لليابان، وروسيا تملك خيارات أكبر للتعاون مع الصين واليابان باعتبارها مزوداً للطاقة في المنطقة، وترغب روسيا في تطوير حيزها الجغرافي الشرقي المطل على المحيط الهادي، رغم وجود ضبابية في علاقتها مع اليابان حول قضية جزر الكوريل، في حين أن الصين تعتبر دخول اليابان في توازن معها ومع روسيا كفيلا بإزالة القلق من رغبات اليابان في الانعتاق من التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية وإعادة اكتساب قوتها العسكرية الصلبة.[31]

اختلاف المصالح التي تربط هذا التوازن تجعل الولايات المتحدة الأمريكية في حالة ريبة من تصرفات الدول الثلاث، فهي لا ترغب في جعل الصين تملك حرية أكبر في شرق آسيا، وبالتالي، فالولايات المتحدة الأمريكية تحاول رسم سياستها نحو شرق آسيا بناء على التعاطي مع التعاون متعدد الأطراف مهما كانت أهدافه، بالمقابل؛ يؤثر هذا التقارب بين اليابان والصين وروسيا على الولايات المتحدة الأمريكية، كونها تشعر بالقلق إزاء اقتراب منافسين لها من أحد حلفائها في شمال شرق آسيا، ما يعد تحديا للأمن الأمريكي في المنطقة بأكملها، خاصة مع تزايد حدة التفاعلات الأمنية وصعود الصين.

2.3– الهيكل الثلاثي للتعاون:

- الصين–اليابان–الهند:

تميزت علاقات الصين والهند واليابان بالفتور طيلة الحرب الباردة، لكن مع بداية القرن الحالي أدركت نيودلهي أن الخروج من العزلة في جنوب آسيا يمر بالتوجه شرقاً، وهي الاستراتيجية التي دعمتها بالدخول في هيكل تعاوني، خاصة تقليص الخلافات مع الصين حول إقليم التبت، كما أن العلاقات التي تربطها معها ذات شق اقتصادي وأمني باعتبار الهند شريكا مهماً للصين واليابان في تأمين خطوط النقل البحري، كما أنّ اعتماد اليابان على الصين فقط كشريك يعد مخاطرة، لذا تتسع دائرة اهتمامها للهند التي تتطلع إلى الاستثمارات اليابانية، خاصة التقانة التي تفتقر لها، وهي سوق واعدة وقوة صاعدة، كلها أسباب تجعل هذا الهيكل التعاوني أكثر صمودا أمام السياسة الأمريكية في شرق آسيا،[32] التي تحاول أن تثير مخاوف الدول الآسيوية من الصين، ما تكشفه حقيقة العقوبات التي وقعتها الولايات المتحدة الأمريكية على الصين.

- الحوار الاستراتيجي الصين–الهند–روسيا:

تعتمد العلاقات التي تحاول الهند ربطها مع دول شرق آسيا على دعم السلام، وخلق بنية أمنية وممرات للطاقة تهدف إلى حماية أهدافها ومصالحها، ورغم الصراع المستمر مع الصين حول مسألة التبت، إلا أن التعاون مع الصين لبناء أنظمة الهند الصاروخية –على سبيل المثال– وتطويرها يعتمد

على موافقة الصين، وفي هذه العلاقة التي تهدف إلى كسر احتكار الولايات المتحدة الأمريكية للتكنولوجيا المتطورة وسوق الطاقة، تجد الهند شريكين مهمين يساهمان في دعم مساعيها، فروسيا تمثل الطرف الموازن لهذا الهيكل التعاوني نتيجة كونها داعما طاقويا مهما لجنوب آسيا، خاصة بعد الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على إيران ومنع الشركاء الاقتصاديين من التعامل المباشر مع سوق الطاقة الإيراني، بالمقابل؛ ويعتمد الأطراف الثلاثة على هذا الهيكل لأجل الاجتماع والتنسيق السنوي، فضلا عن التعاون ضمن الملتقيات الإقليمية (منظمة شنغهاي للتعاون، مجموعة العشرين، رابطة الاقتصادات الناشئة BRICS)، إضافة إلى دعم التعددية في العلاقات الاقتصادية والنظام التجاري العالمي، ومنع الحمائية والاحتكار في الأسواق الدولية.[33]

3.3- مستقبل الدور الأمريكي في شرق آسيا

هذا الزخم من العلاقات ثلاثية الأطراف، التي تبني استراتيجيات مختلفة تهدف لكسر الهيمنة الأمريكية على شرق آسيا، يجعل مستقبل الدور الأمريكي في شرق آسيا يتمحور على النقاط التالية:

-تعمل الإدارة الأمريكية منذ عهد الرئيس السابق باراك أوباما على إعادة التوازن الاستراتيجي لسياستها تجاه شرق آسيا بصفة خاصة، إذ أن تعزيز التحالفات الثنائية إزاء التهديدات الأمنية المتزايدة في شرق آسيا (خاصة التهديدات النووية لكوريا الشمالية)، يعد الخطوة الأولى لدى الإدارة الأمريكية من أجل إعادة التوازن لمنطقة شرق آسيا، وتعميق علاقاتها مع شركائها الاقتصاديين والأمنيين أمر بالغ الأهمية (خاصة اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان)، انطلاقا من توجيه سياستها باستخدام آليات القوة الناعمة في منطقة آسيا-المحيط الهادئ، من قبيل زيادة الاستثمارات والمساعدات الإنمائية الموجهة للاقتصادات الناشئة في المنطقة، وتحقيق مبدأ الانتشار في المنظمات الإقليمية في شرق آسيا[34].

-يعد الردع آلية مهمة تتحكم في مستقبل الدور الأمريكي في شرق آسيا، نظرا للمطالب الأمريكية المتزايدة حول حرية الملاحة البحرية في المحيطين الهندي والهادئ، انطلاقا من دعم حلفائها في شرق آسيا، وإقناعهم بمكانة الولايات المتحدة الأمريكية في المجال البحري ومواجهة التحديات الأمنية الجديدة في شرق آسيا، بالتالي ديمومة الالتزام العسكري الأمريكي في آسيا-المحيط الهادئ، ففي سنة 2017 خصصت إدارة الرئيس دونالد ترامب استثمارات بقيمة 1,1 بليون دولار للتعاون الأمني مع الشركاء في آسيا-المحيط الهادئ،[35] إضافة لجملة من المناورات البحرية والتدريبات السنوية، التي تخوضها الولايات المتحدة الأمريكية مع دول رابطة جنوب شرق آسيا وكذا حلفائها، تؤكد التزاماتها الأمنية والعسكرية تجاه المنطقة، وترسيم مستقبلها بشكل واضح في شرق آسيا.

-مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية يمر كذلك عبر التنافس مع الصين، التي حافظت الإدارات الأمريكية على علاقات مستقرة معها طيلة الأربعين سنة الماضية، لكن تعاظم قوة الصين يجعل هذه العلاقات على المحك، حيث يحاجج الكاتبان مايكل بيكلي (Michael Beckley) وهال براندز (Hal Brands) في مقالهما "Competition With China Could Be Short and Sharp: the Risk of War Is Greatest in the Next Decade" بأن العلاقات الأمريكية-الصينية ستشهد تنافسا شديدا في

السنوات العشر القادمة، فالصين أخضعت جيشها لتحديث شديد عالي التقنية وكرست نشر قواعدها العسكرية البحرية في جنوب شرق آسيا، وتمكنت من تطوير قدراتها التكنولوجية والاقتصادية بشكل ينافس قدرات الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه يرسم الكاتبان استراتيجية قصيرة المدى للدور الأمريكي في شرق آسيا لمواجهة التنافس الصيني، خاصة تعزيز العلاقات الأمنية مع حلفائها، والشراكات المتاحة، وذلك يساهم في اضعاف قوة الصين بشكل انتقائي يساهم في استنزاف طاقتها، خاصة دعم تايوان ومنع سيطرة الصين عليها، وعليه فمستقبل الدور الأمريكي يمر عبر التصدي للمخاطر الجيو-سياسية الناتجة عن سلوكات الصين في شرق آسيا[36].

بالتالي؛ تعتبر هذه التوازنات -التي ظهرت في شرق آسيا- نتاجاً للهيمنة الأمريكية على المنطقة طيلة الحرب الباردة، وعدم سماحها بتمدد الشيوعية فيها، ما سمح بالمقابل لقوى صاعدة بأن تحتل مكاناً لها في شرق آسيا، وأطلق المنافسة على الاستثمار في الأسواق الآسيوية، خاصة بعد الأزمة المالية التي شهدتها هذه الأخيرة سنة 1997، وهو ما حدد أغلبية مواقف القوى الآسيوية من الولايات المتحدة، وساهم -بالمقابل- في تزايد الهياكل التعاونية، الأمر الذي دفع بالإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، إلى البحث عن سبل جديدة لإشراك دول المنطقة في التعاون معها، ومن بينها سعيها للدخول في توازنات إقليمية، وإعلانها عن مبادرة التعاون الاقتصادي "آسيا-المحيط الهادئ"، كما ترى الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة مساهمتها في حل القضايا الحساسة العالقة في المنطقة (مسألة كوريا الشمالية على سبيل المثال)، كل ذلك ينعكس على دورها المستقبلي، ما يعد تحديا لها، كل هذه القضايا يمكن أن ترسم لنا مستقبل دور الولايات المتحدة الأمريكية في شرق آسيا بأنه سيكون أكثر حدة لإبقاء مكانتها كما هي وزيادة فرص بقائها في ظل منافسة محتدمة تفرضها عليها القوى الصاعدة في المنطقة وبشكل خاص الصين.

خاتمة:

القراءة الحالية لمنطقة شرق آسيا والدور الأمريكي وإمكانية حل مسألة أسلحة الدمار الشامل، مسائل لا تزال تثار بين الفواعل، وفي الملتقيات الرسمية للمنطقة، أمام استمرار الوضع القائم وغياب تصور عام لمستقبل المنطقة، بما يتضمن الترتيبات الأمنية والتوازنات التي تتفرع عن الدور الأمريكي، ويمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

- الولايات المتحدة الأمريكية تساهم بشكل خاص في إثارة القلق لدى الأنظمة بفعل تواصل تواجدها، ما يساهم في تشكيل توازنات إقليمية متعددة الأطراف بغرض الخروج من مأزق الأمن وإعادة بناء الثقة بين الأطراف الفاعلة إقليميا.
- استمرار الوضع القائم نتيجة النزاعات التي لا تزال قائمة في المنطقة تساهم بشكل مهم في إقامة التوازنات الإقليمية، وتصبح هذه النزاعات عاملا للبحث عن توازنات بغرض تخفيف حدة التوترات، خاصة بين الصين والهند، واليابان والصين.

- خلفية التوازنات هو إجراء مرحلي بين الدول المشاركة في التوازنات عبر المساهمة في بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، ذلك أنَّها تحاول الجلوس حول طاولة المفاوضات وبذل الجهود للتقليل من حدة النزاعات حفاظا على دور أقل قوة للولايات المتحدة في اتخاذ القرارات الإقليمية (خاصة البناء الأمني لشرق آسيا).
- القضية الحساسة بالنسبة للتوازنات الإقليمية قائمة حول مسألة الانتشار النووي والمساعي لتطوير أسلحة الدمار الشامل تعيق التعاون في إطار التوازنات الإقليمية، من منطلق المخاوف التي تثيرها اليابان من استمرار التجارب النووية لكوريا الشمالية، وبين ما تعتبره دعما لأنظمة شمولية لعدد من دول المنطقة وتحاول الحفاظ على الترتيبات الأمنية التي تربطها بالولايات المتحدة الأمريكية وكذا التوازنات الإقليمية كنوع من تعزيز الثقة في الجوار الإقليمي.
- الصين كمساهم مهم في تشكيل التوازنات الإقليمية تسعى للحفاظ عليها من جانب دعم النمو الاقتصادي، والتكنولوجي، والبنية الأمنية لجوارها الإقليمي الذي تعتبرها فضاء خالصاً لها وعليه تسعى لبناء خطط استراتيجية تتضمن التوازنات الإقليمية والحفاظ على الدور الأمريكي في خضم الاختلافات الجوهرية مع الإدارة الأمريكية لدونالد ترامب.
- روسيا تعتبر الولوج إلى شرق آسيا وسوق الطاقة فيها يمر عبر استراتيجية الحفاظ على التوازنات الإقليمية وبناء الثقة مع أطراف تعتبر الوجود الروسي مهددا لأمنها ومصالحها، وتحرص على معالجة القضايا الحدودية مع اليابان، والحصول –بالمقابل– على التقانة، وتنمية جزئها الشرقي بجلب الاستثمارات الخارجية.
- الهند آخذة في الانضمام إلى شرق آسيا وهي تعمل على تحقيق استراتيجيتها "التوجه شرق" بناء على الانخراط في توازنات إقليمية، تخرجها من عزلتها في جنوب آسيا وتكسر احتكار الولايات المتحدة الأمريكية للدعم التكنولوجي والعسكري الذي تقدمه لها، ذلك بالبحث عن شركاء إقليمين مثل اليابان، أو الصين التي تشاركها الخلاف الحدودي للتبت.
- يتجسد الدور المستقبلي للولايات المتحدة الأمريكية في شرق آسيا على ضوء المتغيرات الجديدة في البيئة الإقليمية والدولية، على تعزيز هذا الدور بضمان آليات القوة الناعمة التي تكفل لها تحقيق الأمن عبر التوازن، من جهة أخرى تعمل الإدارة الأمريكية على الحفاظ على أدوات الردع الاستراتيجي في علاقاتها مع دول المنطقة، كما أنها لا تغفل عن وجود تنافس شديد مع الصين يرسم معالم الدور الأمريكي في شرق آسيا خلال العقد القادم.

الهوامش

1. جيمس دورتي، وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985، ص 29.

2. نايف بن نهار، **مقدمة في علم العلاقات الدولية**، الدوحة: مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، 2016، ص 139.

3. The Editors of Encyclopaedia Britannica, **"balance of power",** Encyclopaedia Britannica, in: Http://www.britannica.com/topic/balance-of-power.

4. Loc-cit.

5. أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، العراق: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية،2007، ص 235.

6. جيمس دورتي، مرجع سابق، ص 30.

7. أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 236.

8. جيمس دورتي، مرجع سابق، ص 30.

9. جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007، ص 124.

10. أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 235.

11. مارتن غريفتش، وتيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 156.

12. فيديا ناداكارني، **الشراكات الاستراتيجية في شرق آسيا: توازنات بلا تحالفات**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014 ص 11.

13. أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 236.

14. فيديا ناداكارني، مرجع سابق، ص 20.

15. Kristófer Hannesson, **The US-Japan-China Triangle: Shifting Power Balances in East Asia and the World,** MA in International Relations, island; sigillum universitatis islandiae, October 2009, p 14

16. Ibid, p 9

17. Ibid, p 10

18. فيديا ناداكارني، مرجع سابق، ص 25.

19. المرجع نفسه، ص 26.

20. Kristófer Hannesson, op-cit, p 11.

21. فيديا ناداكارني، مرجع سابق، ص ص 27-28.

22. المرجع نفسه، ص ص 29-30.

23. G. J. Ikenberry, **"American hegemony and East Asian order"** **Australian Journal of International Affair**s, Vol. 58, No. 3, (September 2004), pp. 353–367

24. بن اسماعيل زكريا، **أبعاد التواجد العسكري الأمريكي في شرق آسيا والباسيفيك بعد نهاية الحرب الباردة**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3-: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013، ص 114

25. المرجع نفسه، ص 122.

26. المرجع نفسه، ص 102.

27. David.J.Berteau, Michael.J.Green, **US force posture strategy in the Asia Pacific region: an independent assessment**, Washington: Center for Strategic and International Studies, 2012, p 34.

28. G. J. Ikenberry, op-cit, pp. 353–367

29. بن اسماعيل زكريا، مرجع سابق، ص 76.

30. كاظم هاشم نعمة، **اليابان في السياسة الآسيوية**، عمان: دار آمنة للنشر والتوزيع، 2013، ص 406.

31. المرجع نفسه، ص ص 415-416.

32. المرجع نفسه، ص 421.

33. Cao Desheng, **"China, Russia, India to boost trilateralties", China Daily** (2019-02-28), in: http://www.chinadaily.com.cn/a/201902/28/WS5c771b3ca3106c65c34ebd56.html

34. أحمد عاطف، "**عقبات ثلاث: استراتيجية واشنطن في آسيا والمحيط الهادئ**"، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، 08 يوليو 2014، في: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/308/عقبات-ثلاث-استراتيجية-واشنطن-في-آسيا-والمحيط-الهادئ(29-01-2021، 21:22)

35. "**تعزيز التعاون الأمني في منطقة المحيطين الهندي والهادئ**"، **موقع شير أمريكا**، 4 نوفمبر 2019، في: https://share.america.gov/ar/تعزيز-التعاون-الأمني-في-منطقة-المحيطي/(01-02-2021, 22:23)

36. جلال خشيب، "**قد يكون التنافس مع الصين قصيراً وحاداً: سيكون خطر الحرب أعظم في العقد المقبل**"، **البوصلة الجيوبوليتيكية**، المجلد الثاني، العدد 58، (8 جانفي 2021)، ص-ص 9-10.